

## الدعوة إلى نظام نقدي سيادي:

مدخل تحليلي في ضوء مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي<sup>(\*)</sup>

د. أحمد بلوافي

معهد الاقتصاد الإسلامي  
جامعة الملك عبد العزيز

البريد الإلكتروني: [ambelouafi@kau.edu.sa](mailto:ambelouafi@kau.edu.sa)

<sup>(\*)</sup> تمثل هذه الورقة جزءاً من مشروع بحثي مدعوم من كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. والجدير بالذكر أن نسخة أولية من البحث قُدمت في ورشة "التطورات الحديثة في النقود والوساطة المالية"، التي نظمها كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز مقاصد للاستشارات الاقتصادية في الرياض بتاريخ ٠٧ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ (٢٨ يناير ٢٠١٥م). وقد أجريت تعديلات طفيفة عليها بما سمح به الوقت والظروف، ومع ذلك فإنها لا تزال تمثل بحثاً في مرحلة التطوير، وستلاحظ عزيزي القارئ ذلك من خلال عدم اكتمال بعض الفقرات، كما أنها ليست مراجعة بشكل نهائي، ولذا يمكن النظر إليها على أنها ورقة عمل: أي بحث في مرحلة التطوير، ومن ثم فإن الباحث سيسعد كثيراً بما يردده من ملاحظات ممن يطلع عليها ويتفضل بذلك بغرض التحسين والتجويد سواء تعلق الأمر بالشكل أو بالمضمون.

## عناصر البحث

١. مقدمة
٢. أهمية البحث وأهدافه
٣. حركة النقود الإيجابية: الخلفية والأبعاد
٤. الحركة في إطار حراك ومخلفات أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م المالية الأمريكية
٥. تشخيص الحركة لجذور الخلل الرئيسة في النظام النقدي والمالي ومقترحات الإصلاح
٦. مقترحات الحركة للإصلاح في ضوء مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي
٧. خلاصة: استنتاجات وتوصيات

## المستخلص

هدف البحث إلى استعراض وتحليل أعمال حركة النقود الإيجابية (positive money movement) التي ظهرت عام ٢٠١٠م في المملكة المتحدة؛ أي بعد عامين على اشتداد أوار أزمة الرهن العقاري المالية الأمريكية. فما حقيقة هذه الحركة؟ وما الذي تسعى إلى تجسيده في المجال النقدي والمالي؟ وإلى أي حد تتقاطع مقترحات الإصلاح التي تنادي بها مع مبادئ ومقاصد الاقتصاد الإسلامي في المجال النقدي والمالي؟ وما دلالات ذلك وأبعاده؟ تلك بعض التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها لاستخلاص دروس ومعالم مفيدة لتفاعل الاقتصاد والتمويل الإسلامي مع ما يجري حوله من مستجدات.

## The Call for a Sovereign Monetary System:

An Analytical Perspective within the Framework of the Principles and Objective of the Islamic Financial System

Ahmed Belouafi

## Abstract

This research aims at exploring the work of the call for a Sovereign Monetary System (SMS) within the light of the principles and *Maqasid* (objectives) of the Islamic monetary and financial system. The investigation is carried out in addressing the following questions: what are the broad lines of the reforming agenda of the SMS call? And to what extent does this reform coincide with the principles and *Maqasid* of the Islamic monetary and financial system? What lessons can be learnt from such a call for future design of an Islamic monetary and financial system for contemporary economies?

## ١. مقدمة

على الرغم من مضي قرابة ثماني سنوات على أزمة الرهن العقاري الأمريكية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) - أو الأزمة المالية العالمية، كما يصفها البعض- إلا أن مخلفاتها، وآثارها، وتبعاتها لم تنتهي بعد. فلا يزال الجدل محتدماً والأسئلة تترى: لماذا حدثت الأزمة؟ ولماذا لم يستطع الاقتصاديون والمحللون الماليون التنبؤ بها؟ ولماذا كانت بتلك الشدة والقوة في الآثار والمخلفات؟ ولماذا احتاجت حكومات الدول الكبرى إلى اتخاذ إجراءات نقدية ومالية غير تقليدية - كتحفيض معدلات الفوائد إلى الصفر، أو الحدود القريبة منه<sup>١</sup>، و انتهاج سياسة التليين أو التيسير الكمي والائتماني<sup>٢</sup> - ولفترة طويلة؟ بل وحتى التأميم والحظر المؤقت لبعض المؤسسات والعمليات في أسواق المال؟

أين ممكن الخلل الرئيس؟ أهو في النظرية؟ أم في التطبيق؟ أم فيهما معاً؟ وهل هناك نقص في قوانين وإجراءات الاشراف والرقابة الاحترازية<sup>٣</sup>؟ أم في عدم كفاءتها وصعوبة تطبيقها؟ وهل لهذا "الزلزال" المالي أسباب وآثار أخلاقية واجتماعية؟

تساؤلات يظهر أنها لن تختفي، في القريب العاجل لأنها لم تجد الجواب "الكافي"، والدواء "الشافي"<sup>٤</sup>، الذي يضع حداً لهذا المسلسل الطويل من الأزمات المتعاقبة، وعلى مدى قرون ممتدة وفي بيئات اقتصادية متنوعة؛ نامية، وصاعدة، ومتقدمة، قاسمها المشترك الوحيد أنها نسخ وتطبيقات متعددة لفلسفة النظام الرأسمالي الحر. بل يضاف إلى هذه الحيرة والاضطراب السؤال القصير في مبناه، العميق

<sup>1</sup> Zero Interest Rate Policy (ZIRP).

<sup>2</sup> Quantitative and credit easing (QE & CE).

<sup>3</sup> The Prudential Regulation.

<sup>4</sup> من أهم المعايير المرجعية العالمية في هذا المجال معايير لجنة بازل التي طورت بازل ١، ثم ٢، وأخيراً ٣. جميع هذه المعايير وضعتها اللجنة كوقاية، أو احتراز من وقوع الأزمات المالية، إلا أنها لم تحقق ذلك بعد. والجدير بالملاحظة أن هذه المعايير تزداد تعقيداً، وضخامة مع مرور الأيام: فعدد صفحات بازل ١ كانت ٣٠ صفحة، أما بازل ٢ فقد ٢٥١ صفحة، أما عدد صفحات بازل ٣ فقد قفز إلى ٥٠٩ صفحات. وهذا يعني أن جهوداً كبيرة تبذل، وموارد ضخمة تُنفق وتخصص من غير مقدرة على التوصل إلى "وقاية احترازية" ناجعة تحول دون وقوع هذه الكوارث والاضطرابات. وهذا - بدوره - يشير إلى قصور في التشخيص الدقيق للمسبب "الرئيسي"، أو المسببات الرئيسة لهذه الأزمات:

Frosti Sigurjónsson. (2015). Monetary Reform: A Better Monetary System for Iceland. A Report Commissioned by the Prime Minister of Iceland, p. 14.

<sup>٥</sup> يسجل طرفاً من هذه الحقيقة اللورد ترنر (Adair Turner) -الرئيس السابق لسلطة الإشراف المالي البريطانية (FSA) (٢٠٠٨-٢٠١٣م)- وذلك بعد سنة من تركه ذلك المنصب، حيث يشير إلى الجهود التي بذلتها البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي لاحتواء مخلفات الأزمة، واتخاذ الإجراءات الوقائية للحؤول دون وقوع مثل هذه الاضطرابات، وهي جهود مقدرة-كما يقرر- إلا أنه يعترف أن تلك الجهود لم تتعرض للمشكلة الأساسية التي يعاني منها النظام والمتتمثلة في قدرة المصارف على "خلق النقود والائتمان"، وما يترب على ذلك من زيادة في القدرة الشرائية [والمديونية] في الاقتصاد، ذلك من عدم الاستقرار:

"In the aftermath of the 2008 financial crisis, financial regulators and central banks across the world have put great efforts into making the existing financial system more stable, increasing bank capital and liquidity requirements, developing bank resolution plans, and requiring derivatives trading to go through central clearing houses. Those efforts, in which I was deeply involved from 2008 to 2013, have been valuable, reducing the probability of another financial crisis in the short term. But they have still failed to address the fundamental issue - the ability of banks to create credit, money and purchasing power, and the instability which inevitably follows. As a result, the reforms agreed to date still leave the world dangerously vulnerable to future financial and economic instability". Lord Adair Turner: Frosti Sigurjónsson. (2015). p. 8.

في مغزاه: هل يمكن أن تحدث مرة أخرى<sup>٦</sup> - كما ظل الاقتصادي الأمريكي هايمان مينسكي (Hyman Minsky) (١٩١٩-١٩٩٦م) يردد قرابة الأربعين سنة التي قضاها في الحديث عن الأزمات، وعدم الاستقرار المالي بسبب الشدة والقسوة التي تركتها أزمة الكساد الكبير في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وبسبب الاضطرابات النقدية والمالية التي أفرزها التاريخ النقدي والمالي للنموذج الأمريكي للرأسمالية (American version of Capitalism).

وسط هذا الجدل المحتدم، وهذه التساؤلات العميقة والمحيرة ظهرت حركات وحملات تطالب بوضع حد لهذه الاضطرابات، أو على أقل تقدير معرفة الجذور الأساسية التي تقف وراءها بكل شفافية، وموضوعية. إن هذا الحراك وتلك المطالبات لم تنطلق من فراغ لأن التكاليف والآثار كانت، ولا تزال باهظة جداً، لأن الذي يدفع فاتورتها<sup>٧</sup> ليسوا من تسببوا في حدوثها؛ بل عامة الناس، ومن أموال دافعي الضرائب؛ الأموال التي كان يُفترض أن توجه للاستثمار في التعليم، والصحة، والطرق، وغيرها من أركان الاقتصاد الحقيقي الذي أُشهر في وجه عدم ضخ الأموال لمقابلة احتياجاته عبارة -العجز لم يدع لنا مجالاً! (The Deficit Made Me Do It!)<sup>٨</sup> - من قبل الأحزاب السياسية ذات التوجهات والميول المختلفة لتبرير هذا الإحجام عن الإنفاق وتسويقه. لقد أضاعت هذه الهزات كثيراً من الجهد و الأوقات وأهدرت الكثير من الموارد والمقدرات، مما حدا بتلك الحركات والاحتجاجات -كلاً حسب تخصصه ومجال عمله ونشاطه واهتماماته- إلى التركيز على جوانب معينة في النظام النقدي والمالي، منطلقاً منها للتشخيص لجذور الأزمة، ومن ثم اقتراح سبل العلاج.

<sup>٦</sup> Can It Happen Again?

<sup>٧</sup> تراوحت تقديرات تكاليف أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م الأمريكية على الاقتصاد العالمي ما بين ٦٠ و ٢٠٠ تريليون دولار؛ وهذا يعني خسارة قيمة إنتاج عالمي لمدة سنة أو ما يزيد قليلاً عن ثلاث سنوات، والملفت للنظر أن هذه الأزمة ما هي إلا واحدة من سلسلة ممتدة تقدر ب ١٤٧ أزمة مصرفية خلال واحد وأربعين عاماً (١٩٧٠-٢٠١١م)، كما وثقت لذلك العديد من الدراسات والأبحاث:

Adrew Jackson & Ben Dyson. (2014). Modernizing Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. p. 21.

<sup>٨</sup> هذا عنوان لتقرير مهم أصدره ثلاثة اقتصاديين من جامعات كندية مختلفة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، عندما كانت كندا تعاني من عجز شديد في ميزانيتها. والتقرير قوي وعميق في تحليله، وظيف في مبناه وأسلوب عرضه، وقد أبرز كثيراً من الحقائق فيما يتعلق بعجز الميزانيات في الدول الغربية، فوجد أن أهم عامل يساهم في حدوثه، وحدث كثير من المضار الاقتصادية كالتضخم هو الفائدة، كما أتى التقرير على عملية توليد النقود التي تمارسها المصارف التجارية وآثارها النقدية والمالية:

Chorney, Harold; Hotson, John; Seccareccia, Mario. (1992). The Deficit Made me do it!

حركة النقود الإيجابية<sup>٩</sup> - التي هي محل الدراسة والتمحيص في هذا البحث- واحدة من تلك المبادرات التي ترفع راية إصلاح النظام النقدي والمالي البريطاني؛ بل والعالمي من خلال مبادرة الحركة العالمية لإصلاح النظام المالي<sup>١٠</sup>، والتي لا تزال في بدايات عملها.

فما هي هذه الحركة؟ وما حقيقة مطالبها ورؤاها؟ وما أبعاد وانعكاسات ما تنادي به؟ هذه بعض التساؤلات التي يحاول البحث تجلية أمرها من خلال رؤية وتحليل مقاصدي في ضوء مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي.

٢. أهمية البحث وأهدافه: تنبع أهمية البحث من كونه يرصد حركة نقدية ومالية حديثة تهدف إلى إحداث تغييرات نقدية، ومالية جوهرية تتعلق بدولة لها تاريخ مالي ونقدي عريق، ألا وهي المملكة المتحدة. وتكمن الأهمية كذلك في المواكبة وإدراك طبيعة الأمور -في المجال النقدي والمالي- على حقيقتها؛ أي كما تعمل في أرض الواقع وليس كما تصورها الكتب التدريسية، أو التثقيفية العامة التي نعتمد عليها كمراجع في المجال التعليمي والتربوي المتخصص أو في المجال التثقيفي العام. أما الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها فتتمثل في:

(١) الكشف عن طبيعة حركة النقود الإيجابية واستجلاء حقيقة مطالبها ومقترحات الإصلاح التي تنادي بها.

(٢) معرفة أثر التطورات التقنية والتكنولوجية على طبيعة النقود والوساطة المالية في النظم المالية المعاصرة.

(٣) الوقوف على نقاط الالتقاء و/أو الاختلاف بين مقترحات الحركة الإصلاحية مع مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي.

(٤) الاستفادة من بعض وسائل وآليات الحركة لإيصال رسالتها في التجويد لكيفية عرض مبادئ التمويل الإسلامي بطريقة مفهومة للغير، مما يسهل فتح وتعزيز سبل التعاون مع قطاعات واسعة من المجتمع؛ محلياً وعالمياً ومن ذلك أمثال هذه المبادرة التي يظهر أنها تسعى لخدمة الصالح العام.

٣. حركة النقود الإيجابية: الخلفية والأبعاد.

<sup>9</sup> Positive money movement.

<sup>10</sup> International Movement for Monetary Reform; "a coalition of organisations and people from across the world, campaigning to change the way money is created": internationalmoneyreform.org.

تُعرِّف الحركة نفسها<sup>١١</sup> على أنها منظمة غير ربحية تتخذ من لندن مقراً لها؛ ومن مكتب صغير ورخيص<sup>١٢</sup> - كما تقول. يعتمد عملها على النشاط التطوعي للأفراد والذين ينسق أعمالهم وتحركاتهم سبعة أشخاص متفرغين لأعمال المنظمة بدوام كامل<sup>١٣</sup>. كما أن للحركة هيئة استشارية تتكون من أساتذة جامعيين، ومن كتاب، ومقاولين، وشخصيات من القطاع المالي؛ شخصيات على قناعة بأن النظام بحاجة إلى الإصلاح. وللحركة امتداد ونشاط داخل المملكة المتحدة وخارجها. ففي داخل بريطانيا استطاعت الحركة أن تنشئ علاقات، وتقيم أنشطة على مستوى ثلاثين (٣٠) موقعاً ومؤسسة، أما في الخارج فإنها تنسق مع عشرين حركة في عدد من الدول الأوروبية بشكل رئيس وفي غيرها تحت مظلة الحركة العالمية لإصلاح النظام المالي<sup>١٤</sup>، التي سبق الإشارة إليها.

أنشأ الحركة عام ٢٠١٠م الناشط بن دايسون (Ben Dyson)<sup>١٥</sup>؛ وتتمثل رسالتها<sup>١٦</sup> في "العمل على إصلاح النظام النقدي البريطاني من أجل إيجاد مجتمع أكثر عدلاً، واستقراراً في المجال الاقتصادي". أما وسائل الحركة في تحقيق هذه الرسالة فهي متنوعة: إصدار مؤلفات وتقارير، وإعداد رسائل توضيحية قصيرة وبثها على موقع الحركة وعبر اليوتيوب (YouTube)، بطريقة ولغة تناسب الفئات العمرية المختلفة، والتعاون مع الجمعيات، والشخصيات التي تُقاسم الحركة أهدافها أو تتقارب معها، ومخاطبة السياسيين والأكاديميين لإقناعهم بطبيعتها عملها، لأنها - كما تزعم - تسعى إلى الصالح العام، ومن ثم

<sup>١١</sup> المصدر الرئيس لمعلومات هذه الفقرة هو الموقع الرسمي للحركة على شبكة الانترنت، وبعض الإصدارات التي ألفها ناشطو الحركة: <http://www.positivemoney.org/about>.

<sup>١٢</sup> "From a small (and cheap!) office."

<sup>١٣</sup> Full-time dedicated staff.

<sup>١٤</sup> The International movement for financial reform.

<sup>١٥</sup> درس دايسون الاقتصاد مع التخصص في اقتصاد التنمية في كلية لندن للدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) بجامعة لندن (The University of London)، إلا أنه كما يذكر توقف عن مواصلة الدراسة في العام الثاني بعد أن شعر أن "الاقتصاد الأكاديمي" بعيد جداً عن الواقع المعيش، والحياة الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات، كما أنه وجد فرصة مع ثلاثة زملاء له الذين أنشأوا شركة خاصة في القضايا المالية، والتي بعد مضي ستة أشهر من إنشائها تمكنت من الحصول على مشروع استثماري مالي بأكثر من ١ مليار جنيه إسترليني من مالك ومؤسس شركة (FTSE250). هذه التجربة - كما يقول - فتحت له الآفاق في إدراك وفهم الكثير من آليات عمل حي المال (The City)، والنظام المالي في بريطانيا. وبعد حدوث أزمة ٢٠٠٧م وإطلاعه على كثير مما كتب عنها سواء في الصحافة المتخصصة، أو غيرها، وجد بأن الذي كتب تحليل سطحي (superficial analysis)، ويعوزه العمق في فهم جذور هذا الاضطراب. فبدأ يبحث في المكتبات إلى أن صادف كتاب (1998) *The Grip of Death: A Study of Modern Money, Debt Slavery and Destructive Economics*، مؤلفه (Michael Rowbotham). هذا الكتاب ركز بشكل كبير على مسألة النقود، ودور المصارف التجارية في توليدها. وبعدها في عام ٢٠٠٩م اطلع دايسون على كتاب آخر بعنوان (2000) *Creating New Money: A monetary reform for the information age*، ومن إصدار مؤسسة الاقتصاد الجديد (The New Economics Foundation) لمؤلفيه (James Robertson and Prof Joseph Huber). كانت تلك نقطة البداية التي أوضحت له الرؤية ثم قادته إلى التفكير في القيام بعمل ما، لتقريب الناس - بشكل مبسط ومستوعب - بحقيقة عمل النظام النقدي والمالي في المملكة المتحدة، ثم العمل على تقديم "أجندة" للإصلاح، فتمخض هذا التفكير عن حركة النقود الإيجابية، والتي بدأ في الدعوة إليها في يناير عام ٢٠١٠م، غير أن العمل تعثر في الشهور الأولى، ثم انطلق بشكل جيد في مايو من نفس العام، عند تسجيل الحركة كمنظمة خيرية، وانطلق العمل الفعلي للحركة في شهر سبتمبر من ذات السنة. من مؤلفات دايسون (Modernising Money: Why Our Monetary System is Broken, and How It Can Be Fixed)، بالاشتراك مع (Andrew Jackson)، وهو من نشطاء الحركة كذلك. المصدر: <http://www.bendyson.com/about>.

<sup>١٦</sup> "We're working to change the UK money system, in order to create a fairer society and a more stable economy".

فإنها لا تنتهي لأي من الأحزاب السياسية القائمة، بل "تحرص على مد يدها لكل من اقتنع برسالتها، وبرنامجها للإصلاح". تدور أعمال الحركة حول التساؤلات الرئيسة التالية:

○ من الذي يحق له أن يملك سلطة توليد النقود؟ (Who should have the authority to create money?)

○ ما مقدار حجم النقود الذي ينبغي لتلك الجهة أن تولده؟ (How much to create?)

○ أين ينبغي أن تستخدم أو توجه تلك النقود؟ (where to use?)

هذا وتسعى الحركة إلى أن يكون ما تدعوا إليه، مطلباً شعبياً من خلال العمل الحثيث على تثقيف الناس، وتوعيتهم؛ كل حسب تخصصه، ومستواه العلمي والمهني، وذلك بتجلية حقيقة العديد من التصورات الخاطئة التي يحملونها عن النظام النقدي والمالي وطبيعة عمله، ومن ذلك -على سبيل المثال- حقيقة عمل المصارف التي يتصورها كثير من الناس على أنها لا تعدو أن تكون أكبر من وسيط (Middleman) مالي حقيقي بين فئتين من الأعوان الاقتصادية؛ أصحاب الفوائض (Surplus fund Units)، وأصحاب العجز (Deficit fund Units) من الموارد المالية؛ في الوقت ذاته تقرر الحركة أنه لا يمكن فهم عمل المصارف، دون فهم طبيعة النقود بشكل صحيح<sup>١٧</sup>. ولهذا جاء التركيز بشكل كبير على هذا الجانب.

٤. الحركة في إطار حراك ومخلفات أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م المالية الأمريكية. ستم عملية الرصد بشكل مركز ومختصر لذلك الحراك وتلك المخلفات في هذه الفقرة على الأربعة التالية:

٤-١- المجال النقدي والمالي: من خلال ربط مطالب الحركة ومقترحاتها بما سبقها من جهود؛ ومن أمثلة ذلك في المجال التطبيقي: عملة البيت كوين (Bit coin)، والاستخدام المصرفي للهاتف المحمول لأغراض تحويل النقود (M-PESA mobile money transfer) في كينيا (٢٠٠٧م وهي من أنجح التجارب في هذا المجال كما تذكر بعض المصادر؛ أنجح حتى من تجارب بعض الدول المتقدمة)<sup>١٨</sup>، وقد بدأ ذلك الاستخدام في التوسع بتقديم خدمات الادخار والإقراض بدل الاقتصار على عملية التحويل للنقود<sup>١٩</sup>، ومن أمثلة ذلك في المجال التنظيري: مقترح شيكاغو (The Chicago plan)، وتأييد

<sup>17</sup> "Without proper understanding of money, we cannot attempt to understand banking". Ryan-Collins, et al. (2012). Where Does Money Come From?, p. 8.

<sup>18</sup> The Economist. (2013). Why does Kenya lead the world in mobile money?. The Economist, May 27th 2013 (www.economist.com). & Harris, Lucy and Kamana, Janet. (2014). M-PESA: How Kenya took the lead in mobile money.

<sup>19</sup> ولهذا تتوقع مؤسسة بيل غيتس الخيرية أن يسمح هذا التطبيق بإتاحة الفرصة للقراء للخروج مما هم فيه من عدم الاستفادة من خدمات النظام المصرفي القائم (يقدر عددهم ب ٢,٢ مليار)، بل ربما القضاء على الفقر. فهل ستثبت الأيام صحة هذه التوقعات؟ وما أثارها على النقود والوساطة المالية؟ "كيف ينهي الاستخدام المصرفي للهاتف المحمول الفقر؟، بي بي سي أون لاين: www.bbc.co.uk/، الخميس ٢٢ يناير ٢٠١٥م.

كثير من الاقتصاديين الكبار - مثل إيرفينغ فيشر، وهنري سايمون، وأخيراً دراسة صندوق النقد الدولي قبل ثلاث سنوات<sup>٢٠</sup> - لما جاء فيه من مقترحات، ومقترح المصارف ذات الغرض المحدود (limited purpose banking)، وقبلها مؤسسة الاقتصاد الجديد (New economics foundation)، وجولي ٢٠٠٠ (Jubilee 2000). كما ويربط الرصد هذه التحركات بمساهمات اقتصاديين وكتاباً كباراً في القديم والحديث: بول لوروا-بوليو (Paul Leroy-Beaulieu) (١٨٤٣-١٩١٦م)، وفريدريك سودي (Fredrick Soddy)، وموريس آليه (Maurice Allais)، وميلتن فريدمان (Milton Friedman)، وبيل ستيل (Bill Still)<sup>٢١</sup>، وبعض الكتابات والأعمال المهمة كتقرير كلية لندن للاقتصاد (LSE) عن مستقبل التمويل (The future of Finance)<sup>٢٢</sup>، وموت النقود (The Death of Money)<sup>٢٣</sup>، وإعادة التفكير في النقود (Rethinking money)<sup>٢٤</sup>، وموت النقود: السقوط القادم للنظام النقدي العالمي (The death of Money)<sup>٢٥</sup>، وموقع أساطير النقود: استكشاف حقيقة خلق النقود لحزب الخضر البريطاني (Money Myths: Exploring the truth about Money Creation)<sup>٢٦</sup>، والنقود المكملية أو التكميلية<sup>٢٧</sup> (Complementary Currencies)<sup>٢٨</sup>، والاقتصاد التشاركي (The sharing economy) أو التعاوني (cooperative economy) الذي يتوقع أن يتطور بشكل كبير في السنوات القادمة ليصل حجم المعاملات تحت مظلته إلى حوالي ٣٣٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م<sup>٢٩</sup>.

٢-٤- المجال الاقتصادي: مثل مجموعة بازل (Basel Manifesto on the Economic Enlightenment)<sup>٣٠</sup>، ومانيفستو الاقتصاديين الفرنسيين (Manifesto of the appalled)

<sup>20</sup> Benes, Jaromir and Kumhof, Michael. (2012). the Chicago Plan Revisited.

<sup>21</sup> <http://fauxcapitalist.com/tag/bill-still>.

<sup>22</sup> London School of Economics. (2010). The Future of finance. LSE Report, London, UK.

<sup>٢٣</sup> نشر هذا الكتاب عام ١٩٩٣م، لمؤلفه جويل كرتزمن، وترجمه محمد العصيمي، ونشر من قبل بنك البلاد قبل حوالي ثلاث سنوات: كرتزمن، جويل. (٢٠١٢م). موت النقود. ترجمة العصيمي، محمد بن سعود، بنك البلاد بالاشتراك مع الميمان للنشر والتوزيع، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية (٣)، بنك البلاد.

Kurtzman, Joel. (1993). The Death of Money: How the Electronic Economy Has Destabilized the World's Markets and Created Financial Chaos.

<sup>24</sup> Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013). Rethinking Money: How New Currencies Turn Scarcity into Prosperity.

<sup>25</sup> Rickards, James. (2014). The Death of Money: The Coming Collapse of The International Monetary System.

<sup>26</sup> <http://moneymyths.org.uk>.

<sup>٢٧</sup> هناك موقع متخصص -قاعدة معلومات- يجمع معلومات وإحصائيات على المستوى العالمي عن هذا النوع من النقود:

Online Database of Complementary Currencies Worldwide: [www.complementarycurrency.org/ccDatabase](http://www.complementarycurrency.org/ccDatabase).

<sup>28</sup> Kennedy, Margrit. (2006). Complementary Currencies: New Paths to Sustainable Abundance.

<sup>29</sup> Hernæs, Christoffer, O. (2015). The Sharing Economy and the Future of Finance. <http://techcrunch.com>.

<sup>30</sup> Chesney, Marc et al. (2011). Basel Manifesto on the Economic Enlightenment. Basel, 4. November 2011.



(economists)<sup>31</sup>، ومعهد التفكير الجديد في الاقتصاد (The Institute for New Economic Thinking)، ودفاع أحد الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ روبرت لوкас عن الاقتصاد "العلم الكئيب (The Dismal science)<sup>32</sup> .

٣-٤- تعليم الأعمال والتمويل والبعد الخُلقي ( Ethical dimension in Business and finance education). وهذا أمر يبين أن عمق الأزمة امتد إلى مجالات أكبر من تلك التي تركز عليها الحركة وأضربها. من أمثلة هذا البعد اهتمام الجامعات الكاثوليكية في أمريكا بالبعد الخُلقي في برامج التمويل والأعمال، حيث رأت بعض الجامعات والكليات الكاثوليكية في أمريكا<sup>33</sup> في الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) فرصة من أجل تعليم الطلاب في كليات الإدارة والأعمال أهمية إدراك النتائج الوخيمة المترتبة على القرارات الاستثمارية الطائشة (Imprudent Business Decisions) في مجال الأعمال والاستثمار وكذلك التحذير من الممارسات غير الجيدة كالجشع (Greed)، والأنانية (Selfishness)، وعدم مراعاة الصالح العام، ومن جهة أخرى قام ثلاثة اقتصاديين<sup>34</sup> بريطانيين ومن كليات الإدارة والأعمال؛ اثنان في جامعة ليستر (University of Leicester) وآخر في جامعة لندن (University of London) باستعراض ٢٣٣١ بحثاً نشرت خلال عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م في أرقى عشرين (٢٠) مجلة علمية متخصصة في التمويل والأعمال بغرض الاطلاع على نوعية الأبحاث التي تنشر في هذه المجالات والتي تستخدم على نطاق واسع كمراجع لطلاب كليات المال والأعمال. فما الذي توصل إليه هؤلاء؟ وما دلالات ذلك وأبعاده على مناهج التعليم في الأعمال والتمويل؟

##### ٥. تشخيص الحركة لجذور الخلل الرئيسية في النظام النقدي والمالي ومقترحات الإصلاح.

ظل النظام النقدي والمالي الرأسمالي يتعرض لمطالب الإصلاح عقب كل أزمة مالية كبيرة - كما مر معنا في الفقرة السابقة-؛ فنشأة بعض البنوك المركزية في الدول الكبرى -على سبيل المثال- جاء على إثر أزمات -كما هو الشأن فيما يتعلق بالاحتياط الفدرالي الذي أسس عام ١٩١٣م، على إثر أزمة ١٩٠٧م المصرفية في الولايات المتحدة-، أو أن بعضها -المصارف المركزية العريقة- أنيطت به مهام تعزيز الثقة في النظام المصرفي من خلال قوانين الإشراف، ومهمة المسعف الأخير (lender of last resort). بعض الأزمات

<sup>31</sup> Askenazy, Philippe et al. (2010). Manifesto of the appalled economists. real-world economics review, issue no. 54.

<sup>32</sup> Lucas, Robert. (2009). In defence of the dismal science. The Economist, Aug 6th 2009. Available at: www.economist.com.

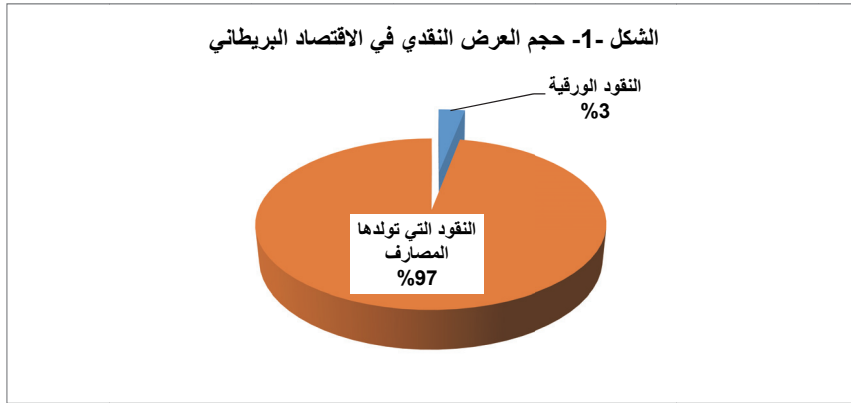
<sup>33</sup> Casey, Eileen. (2008). "Catholic Colleges & Universities: Financial crisis as a learning opportunity".

<sup>34</sup> Dune, S., Harney, S., and Parker, M. (2008). "The Responsibilities of Management Intellectuals: A Survey".

كالكساد الكبير، وأزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م كانت شديدة الأثر، متعدية الأبعاد رافقتها دعوات للإصلاح من جهات مختلفة؛ بل ظهر إثر بعضها احتجاجات كما حصل في الأزمة الأخيرة، وأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي التي تلتها.

هذا السياق لا يمكن تجاوزه عند تحليل أعمال الحركة الإصلاحية وتشخيصها لجذور العلل الرئيسة التي تعاني منها النظم المالية المعاصرة، وقد ذكر منظرو الحركة ومؤسسوها إلى أنهم استفادوا من تلك الأعمال العلمية، والمبادرات العملية. ففيما يتمثل التشخيص؟ وما هي الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح؟

تشير أدبيات الحركة -التي تمكنت من الاطلاع عليها لحد الآن- إلى أن المشكلة الأساسية (Cause of all causes)، أو الخطيئة الكبرى (the big sin) التي يعاني منها النظام المالي البريطاني تتمثل في هيمنة المصارف التجارية الخاصة على عملية توليد النقود (money creation)، ومن ثم زيادة العرض النقدي (money supply)<sup>٣٥</sup> المتداول في الاقتصاد؛ حيث تُظهر المعطيات الحالية أن حجم النقود الحقيقية (physical money) (الورقية والاحتياطيات التي يحتفظ بها بنك إنجلترا) لا تشكل سوى ثلاثة (٣)<sup>٣٦</sup> في المائة من حجم النقود المتداولة في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل (١) أدناه:



<sup>٣٥</sup> مع الاعتراف بصعوبة تعريف النقود على وجه الدقة والاتفاق ودون الدخول في تفصيلات وتفريعات السلطات النقدية فيما يتعلق بمكونات العرض النقدي (the money supply) تشير الحركة إلى أن النقد الذي يُتداول في الاقتصاد يأخذ أحد الأشكال الرئيسة التالية، مع ملاحظة أن الصنفين الأخيرين عبارة عن نقود إلكترونية:

- i. النقود الورقية التي يصدرها بنك إنجلترا (Coins & cash issued by the bank of England (BoE)).
- ii. احتياطيات البنك المركزي (Reserves held at BoE): وهي عبارة عن الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي (بنك إنجلترا في حالتنا).
- iii. النقود المولدة من المصارف (Money issued by banks (loans provided to economic agents)): وهي عبارة عن الودائع المولدة (created bank deposits) عندما تمنح المصارف ائتمانياً في شكل قروض لزيائنها (credit as loans)، أو عندما يسحب الزبائن على المكشوف (overdrafts).

Ryan-Collins, Josh, Greenham, Tony, Werner, Richard and Jackson, Andrew. (2012). Where Does Money Come From?, Positive money movement, p. 6

<sup>٣٦</sup> قبل ٧٥ سنة (١٩٤٠م) كان حجم هذه النقود يمثل ٤٠% من حجم العرض النقدي: <http://moneymyths.org.uk>.

المصدر: بنك إنجلترا: www.bankofengland.co.uk

تلك هي القضية المحورية، التي انطلق منها عمل الحركة وذلك لما يترتب عليها من آثار وانعكاسات -حسب تحليل الحركة وتقديرها- ومن ذلك:

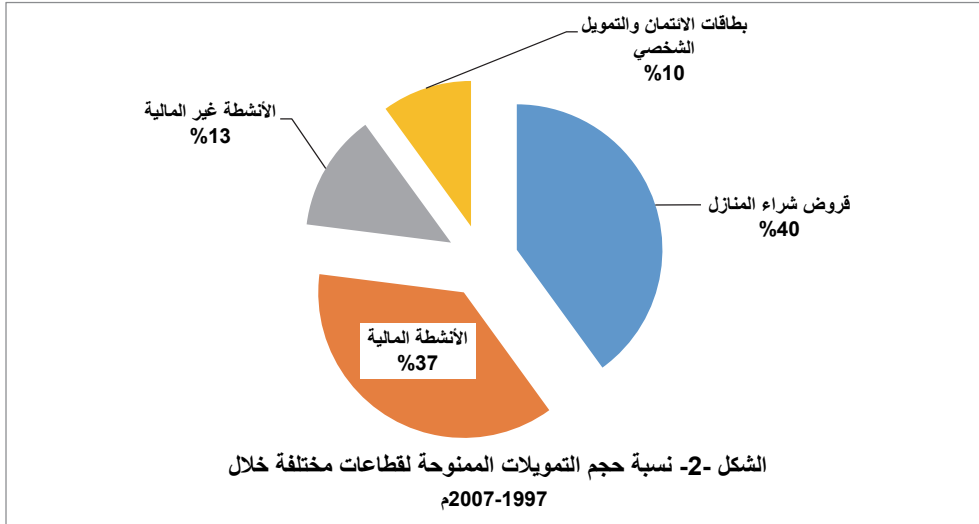
(١) لم تعد البنوك المركزية هو من يحدد مقدار حجم العرض النقدي الذي يُتداول في الاقتصاد، بل البنوك التجارية هي من يقرر ذلك وبطريقة مربحة لملاكها، وللقائمين على إدارتها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية فيها. أي أن هذا "الإصدار" للنقود أصبح يعمل لصالح فئة محدودة، ولقطاع معين وهو القطاع المالي، وهذا ما يفسر تضخم الرواتب، والعلاوات التي يحصل عليها المديرون التنفيذيون للمصارف، والتي كانت -ولا تزال- محل استهجان من قبل العديد من الأطراف بما في ذلك العامة من خلال حركات الاحتجاج التي قاموا بها. كما أبانت هذه الظاهرة عن أهمية الثقة لاستمرار عملية ضخ الائتمان ورواجه في الاقتصاد، فقد أظهرت الأزمة هذه الحقيقة بكل جلاء؛ فعلى الرغم من انخفاض معدلات الفوائد (تكلفة الاقتراض) إلى حدود متدنية جداً بالنسبة للمصارف إلا أن الائتمان لم يعرف طريقه للاقتصاد، مما يعني فقدان السياسة النقدية -عبر آلية سعر الفائدة فاعليتها (ineffective monetary policy) - كما. أن هذه التطورات بدأت تُظهر عدم نجاعة إجراءات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال (capital adequacy requirements)<sup>٣٧</sup>، كإجراء من شأنه أن يقلل من المخاطر النظامية (systemic risks) المتجذرة في عمل المصارف، ومن ثم التقليل من حدوث الاضطرابات المالية، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

(٢) زيادة مديونية الأفراد والحكومات والشركات على السواء: النقود المولدة تتحول بشكل تلقائي إلى ديون على الوحدات الاقتصادية (أفراد، وعوائل، وشركات، وحكومات)؛ حيث أنها تسجل كالتزامات بشكل رقمي في حسابات أولئك العملاء (digital numbers in customers' accounts)، ثم تضاف إليها الفوائد المستحقة. كيف تتم عملية التوليد للنقود وفق هذه الطريقة؟<sup>٣٨</sup> ما العوامل المؤثرة فيها؟ وما الذي يميزها عن الطريقة التقليدية (مضاعف الائتمان) التي تدرس في الكتب السائدة؟

<sup>37</sup> Ryan-Collins, Josh, et al. (2014). Where Does Money Come From?, Positive money, p. 7.

<sup>38</sup> "When a bank makes a loan, it does not take the money from anyone's account, or even from its own funds. It simply creates the money, by crediting its customer's account with the amount of the loan - a 'liability' of the bank - and balancing its books by entering the new amount owed to it by the customer as an 'asset'. When the borrower spends it, the credit circulates among accounts indistinguishably from other money, but the borrower is left with the debt, which attracts interest until it is repaid, at which point the principal is cancelled out of existence. Every loan makes a deposit - in someone's account; note: it's not the other way round! This is how the 'money supply' grows: by continuous increase in borrowing - but therefore with a corresponding growth of debt, which grows even faster, due to the interest added onto it". Leslie, Brian (2013). Where's the

٣) عدم توجيه الموارد للأنشطة الاقتصادية المفيدة، بل للمجازفات (speculations)، والفقاعات المالية (bubbles). وذلك لأن المصارف تسعى إلى تحقيق أرباح على المدى القصير، وبطريقة تعزل فيها المخاطر -عبر آلية الترحيل (risk shifting)-، عن ملكيتها لهذه الأموال المولدة من خلال الرهون والضمانات، كما هو الحال في قروض شراء المنازل (mortgage loans)، والتي تمثل أحد المجالات الكبرى التي توجه إليها هذه الأموال، كما هو موضح في الشكل (٢) أدناه. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسات الحركة أن المصارف التجارية البريطانية استطاعت توليد ما يفوق التريليون (١ تريليون) جنيه استرليني خلال العشرية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠م، وقد كان استخدام الأموال من قبل المصارف بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧م؛ أي السنوات العشر التي سبقت الأزمة على النحو التالي<sup>٣٩</sup>:



المصدر: McConnachie, Alistair. (2013).

٤) التفاوت في مستويات الدخل وتركز الثروات. وهذه من أكبر القضايا التي تهدد استقرار المجتمعات العالمية<sup>٤٠</sup> -وليس المجتمع البريطاني فحسب-، ليس على الصعيد الاقتصادي والمالي، بل على مستوى الأعباء الأخرى؛ الاجتماعية والسياسية. ففي أحدث تقرير لمنظمة أوكسفام الخيرية

Money to Come From??, the Monetary Reform Policy Working Group of the Green Party of England and Wales, p. 1, Eighth edition, February 2013.

<sup>39</sup> McConnachie, Alistair. (2013). How Publicly-Created, Debt-Free Money Addresses the Islamic Concern about Interest.

<sup>٤٠</sup> نظراً لهذه الوضعية التي تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، ولم يسلم منها مجتمع من المجتمعات، فقد ظهرت العديد من الدراسات والتقارير تُنذر بشدة وطأة هذا الأمر وآثاره البالغة مما يتوجب اتخاذ إجراءات عاجلة حيالها قبل انفلات الأوضاع في شكل فلاقول واضطرابات اجتماعية. ومن أبرز الدراسات الأخيرة: كتاب جوزيف ستيغلتز (٢٠١٢م)، ثم الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي (٢٠١٣م)، والتي ترجمت إلى الإنجليزية العام الماضي، وحفت بتغطية ومراجعات كثيرة نظراً لعمقها، ولثراء مادتها:

Stiglitz, Joseph E. (2012). The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. W. W. Norton & Company, New York and London; and Piketty, Thomas. (2014). Capital in the 21st century. Brilliance Audio; MP3 Una edition.

البريطانية أشارت المنظمة إلى أنه بحلول عام ٢٠١٦م ستعادل ثروة أغني ١% من أثرياء العالم ثروة بقية سكان المعمورة<sup>٤١</sup>. فما علاقة عملية توليد النقود التي تقوم بها المصارف بهذه القضية؟ وكيف تساهم في زيادتها؟

أشار تقرير أوكسفام إلى أن من أهم المجالات التي تحقق من خلالها هذه النخبة (elite) -أل ١%- الثراء هي: الأنشطة المالية، والمنتجات الصيدلانية، والعناية الصحية<sup>٤٢</sup>.

(٥) عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. وهذه قضية باتت واضحة للعيان بسبب التكرار الدوري لهذه الاضطرابات، وما يستتبع ذلك من ردادات وأثار عنيفة على مستوى القطاع المالي (financial sector)، ثم القطاع الحقيقي (real sector) بتدني مستويات الانتاج، وزيادة معدلات الفقر، والبطالة، وزيادة الهوة في توزيع الدخل والثروات بين الأغنياء والفقراء كما أوضحنا بعض ذلك في النقطة السابقة.

(٦) تركيز القرار في يد القلة (غياب الديمقراطية). لقد بات واضحاً أن النظام "الديموقراطي": والذي يعني في تنظيره حكم الشعب أو الأغلبية، والذي يعتبره أنصار المذهب الليبرالي أنه النظام الأمثل، والأفضل لإدارة الشعوب، بات مهدداً أكبر من أي وقت مضى من الشركات الكبرى، وأصحاب المصالح، الذين يعملون على أن تكون القوانين؛ التشريعية، والضريبية بيئة خصبة للحفاظ على مصالحهم؛ بل لتحقيق المزيد من الثراء، وليس الاكتفاء بالموجود (and wanting more)<sup>٤٣</sup>.

بناءً على التشخيص السالف الذكر، حددت الحركة برنامج الإصلاح الذي تناادي به في النقاط التالية<sup>٤٤</sup>:

(١) تجريد المصارف من القدرة على توليد النقود كما هو معمول به في النظام القائم. وهذا يتطلب الفصل بين حسابات المعاملات و الدفع (Transaction and payment accounts)، وحسابات الاستثمار والادخار (Investment/saving accounts) عبر دور الوسيط (Middleman) بالمعنى اللغوي والاصطلاحي للكلمة؛ أي التوسط حقيقة لا شكلاً وادعاءً بين وحدات الفائض، ووحدات العجز التمويلي. وهذا إجراء يتفق مع ما فكرة البنوك الضيقة (Narrow banking)

<sup>41</sup> Oxfam. (2015). Wealth: Having It All and Wanting More. Oxfam Issue Briefing, January 2015. www.oxfam.org.

<sup>42</sup> Pharmaceuticals/healthcare.

<sup>43</sup> يقرر تقرير أوكسفام في هذا الصدد: بأن الشركات وخاصة من القطاعات الثلاث التي أشير إليها أنفقاً تنفق ملايين الدولارات من أجل التأثير على قرارات الأحزاب السياسية، من أجل ان تكون البيئة التشريعية والضريبية مناسبة لتوسيع أعمالهم:

"Companies from these sectors spend millions of dollars every year on lobbying to create a policy environment that protects and enhances their interests further. The most prolific lobbying activities in the US are on budget and tax issues". Oxfam (2015).

<sup>44</sup> Positive Money. (2014). Creating a Sovereign Monetary System. Positive Money Movement, pp. 10-15.

التي نادى بها اقتصاديو مقترح شيكاغو، وأيدهم فيها الاقتصادي إيرفينغ فيشر، من خلال احتياطي كامل (100 % reserve) بالنسبة لحسابات الدفع أو الحسابات تحت الطلب، مع عدم استحقاق أصحابها لأي عائد سوى الخدمات التي تقدم لهم (كالبطاقات الخاصة بالسحب وتسييد مدفوعات المقتنيات من رصيد الحساب (debit cards)، والشيكات) لاستخدام أموالهم في أية لحظة شاءوا، كما أن للمصارف الحق في أخذ عمولة مقابل هذه الخدمة. في مقابل ذلك تستخدم الأموال في الحسابات الأخرى لأغراض الاستثمار (الإقراض)، مع عدم ضمان الحكومة لسقف محدد من قيمة الأموال المودعة، كما هو معمول به في النظم المالية القائمة، على أن لا يتم السحب من قبل الزبائن إلا بإشعار مسبق، أو عند حلول الأجل<sup>٤٥</sup>.

(٢) إسناد هذه المهمة -توليد النقود- إلى جهة عامة تتعامل بشفافية وتتعرض للمساءلة.

(٣) فك الارتباط بين خلق النقود والمديونية (IOU): لأنه في ظل النظام القائم كل عملية توليد للنقود من خلال الائتمان الذي تمنحه المصارف والذي يتحول بشكل تلقائي -عبر التسجيل الإلكتروني والمحاسبي للعملية من طرف المصرف- إلى التزام مالي على طالب التمويل<sup>٤٦</sup>. هذه الآلية أدت إلى زيادة ربحية المصارف، غير أنها أثقلت كاهل الوحدات الاقتصادية، وأثرت سلباً على نمو الاقتصاد وتطوره.

(٤) عدم التحديد المسبق لسعر الفائدة من قبل البنك المركزي، بل يُترك الأمر لقوى السوق لتحديد مستواه.

(٥) خلق النقود لتحقيق سياسات اقتصادية عامة: مكافحة الانكماش (deflation)، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

<sup>٤٥</sup> هذا المقترح أيدته عدد من الاقتصاديين المسلمين، وخاصة الذين عملوا في المؤسسات النقدية والمالية العالمية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كمحسن خان، وعباس ميراخور، وضمير إقبال، ونور الدين كريشان. وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، وإلى الآن. بلوفاي، أحمد (٢٠١٤م). المشاركة في المخاطر في التمويل: البديل الإسلامي. ص. ١٠٩.

<sup>٤٦</sup> وهذا يختلف بشكل جذري عن آلية مضاعف الائتمان (money or credit multiplier)، المشروحة في الكتب التدريسية، والمتداولة على نطاق واسع في كليات الاقتصاد، والتمويل والأعمال، وقد بُنيت تلك الآلية على أساس أن المصرف لا يستطيع توليد النقود والائتمان إلا بعد تلقي ودائع من المتعاملين. في ظل الآلية الجديدة -كما تشرح ذلك وثيقة بنك إنجلترا- فإن طلب الزبون للتمويل، ومنح المصرف للائتمان هو الذي يضاعف حجم الكتلة النقدية (money supply) في الاقتصاد، ومن ثم تخلصت المصارف من قيود الاحتياطي القانوني الذي كان يحد من قدرتها على خلق (توليد) النقود. تقول وثيقة بنك إنجلترا في هذا الشأن:

“Whenever a bank makes a loan, it simultaneously creates a matching deposit in the borrower’s bank account, thereby creating new money. [Therefore] rather than banks receiving deposits when households save and then lending them out, bank lending creates deposits”. McLeay, Michael et al. (2014). Money creation in the modern economy. Quarterly Bulletin 2014 Q1, Bank of England, p. 1.

٦) العمل على التأكد من استخدام هذه النقود في النشاط الحقيقي وليس المالي (المجازفات والمراهنات)، كما هو سائد في النظام المالي القائم.

٧) ترك المصارف للتعرض للإفلاس حتى لا تشكل عبئاً على الموارد المالية العامة للدولة؛ أي الحد أو القضاء على المعاملة الخاصة للمصارف لأنها أكبر من أن تنهار (too-big-to-fail).

إن خطة الإصلاح المبنية على المحاور الموضحة أعلاه تهدف إلى تحقيق أربعة أمور<sup>٤٧</sup>:

❖ استهداف مستوى معين من عرض النقود حسب الحاجة الحقيقية للاقتصاد؛ لأن النقود تولد في النظام القائم - كما مر معنا- من قبل المصارف بغرض تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين، وليس للنفع العام.

❖ خفض مستوى المديونية للأفراد، والعوائل، والشركات والحكومات في الاقتصاد بفك الارتباط التلقائي بين توليد النقود (منح القروض والائتمان) وبين تلك الالتزامات المترتبة عليها.

❖ ربط الخطر بالعائد (realign risk and reward).

❖ استحداث منظومة مصرفية تسمح للمصارف التي تتعرض للاضطرابات للفشل بغض النظر عن أحجام هذه المصارف، وعراققتها.

أما المنافع المتوقعة من هذه الإصلاحات فتتمثل في الآتي<sup>٤٨</sup>:

- إيجاد منظومة مصرفية أكثر أمناً واستقراراً، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الكلي للاقتصاد.
- خفض مستويات الديون في الاقتصاد.
- دعم النشاط الحقيقي بتوجيه الموارد المالية نحوه، بدل الأنشطة المالية.
- إيجاد سياسة نقدية أكثر فعالية.
- تحسين الوضع المالي العام للدولة.
- التخفيف من الأعباء المالية (تكاليف) شراء المنازل بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير، مما جعل أمر اقتنائها من الأمور المتعذرة (unfordable) بالنسبة للكثير من فئات المجتمع ذات الدخل المحدود. أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا الغلاء - حسب تحليل الحركة- هو توجيه الكثير من النقود المولدة في شكل قروض مضمونة (secured loans) لهذا القطاع.

<sup>47</sup> Jackson, Andrew; and Dyson, Ben. (2014). Modernising Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. p. 25.

<sup>48</sup> Positive Money. (2014). Creating a Sovereign Monetary System. pp. 10-15.

○ العمل على التخفيف من حدة التفاوت بين مستويات توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد.



## ٦. مقترحات الإصلاح في ضوء مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي<sup>٤٩</sup>

جاءت الرسائل السماوية بشكل عام والإسلام على وجه الخصوص لمصالح العباد في المعاش والمعاد، كما يقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء<sup>٥٠</sup>. فقد ركز الوحي - قرآنًا وسنة- على هذه المعاني الكبرى؛ فالتشريعات ما سنّها الله عز وجل إلا لوضع الإصر، والأغلال التي كانت مفروضة على الناس قبل مبعث محمد عليه الصلاة والسلام<sup>٥١</sup>، وما جعل الله علينا في الدين من حرج. ومن ثم فإن ما فيه نفع للعباد، بدفع المفسد وتقليلها، أو جلب المصالح وتكثيرها مما يسعى الإسلام إلى تجسيده. هذا هو المدخل أو الإطار العام (The General framework) لتحليل، وتقويم ما تسعى الحركة إلى تحقيقه من إصلاحات. ومن ثم يمكن القول بما أن الحركة تسعى إلى تحقيق منفعة عامة، ودفع مضار أثبتت بالأدلة أنها واقعة، هذا المنطلق يجعل ما تقوم به مما هو مرحب به في ضوء مبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي. ومع تقرير هذه الكلية فإن الأمر يحتاج إلى تفصيل بتحليل الجزئيات التي أتت عليها في برنامج الإصلاح، وهذا ما يجرننا إلى الحديث عن مقترحات الإصلاح بشيء من التفصيل كل على حدة:

(١) النقود وسيط اجتماعي (social intermediary). أمر محل اتفاق بين الاقتصاديين، والدارسين للتاريخ النقدي للمجتمع الإنساني، وذلك لما تؤديه - هذه الأداة- من دور في سبيل تسهيل عمليات المبادلات النافعة التي تقع بين الناس. ولذا فإنها وسيلة للنفاذ لغيرها، كما اتفقت على ذلك آراء الفقهاء، والاقتصاديين في هذا الشأن، وإن اختلفت تعبيراتهم في ذلك؛ يقول الإمام الغزالي عن

<sup>٤٩</sup> تجدر الإشارة إلى أن المقاصد - التي كثر الحديث عنها في الأوساط الاقتصادية والمالية الإسلامية في الآونة الأخيرة- من الموضوعات الشائكة والدقيقة التي تتطلب استقراء وتمحيصاً للنصوص، وكذا الواقع بشكل فيه إنعام كبير للنظر، مما يتطلب التأني والتروي حتى لا يفقد الموضوع معناه، وتصبح المقاصد من "غير قصد". أسجل هذه المحوطة لأن الناظر في بعض الكتابات المتعلقة بالمقاصد -سواء في القضايا المالية والاقتصادية، أو غيرها- يلحظ أن أمر المعالجات في هذا الباب يكاد ينحصر بين اتجاهين: اتجاه يجعل من المقاصد قضية فكرية يتعد الطرح فيها عن النصوص الشرعية الجزئية التي شكلت الأساس والأرضية لهذه المقاصد كما هو معلوم لدى الراسخين في هذا الميدان -لأنهم كما قال الجويني: "ولكني لا أبتدع، ولا أترع شيئاً، بل لأحظ وضع الشرع، وأستثير معنى يناسب ما أراه وأتجرأ" [الغياثي: ٧٥]-، وإنما ينعمون النظر في الأصول والقواعد الشرعية المرعية، واتجاه يطيل في العموميات، ويجتر ما سبق، ولا ينفذ إلى صلب الموضوع مما يفقد التعويل على المقاصد جدواه ومغزاه. ومما هو جدير بالتنبيه أن المقاصد المتعلقة بجزئية النقود، وليس التمويل والاقتصاد لم تُؤل لها عناية خاصة -في حدود ما اطلعت عليه- في ضوء المستجدات التي عرفتها النظم النقدية والمالية المعاصرة. فهل ما هو مكتوب عن القضايا المالية والاقتصادية يكفي في هذا؟ أم أن الأفراد لهذه الجزئية بدراسات متخصصة سيكون أكثر جدوى؟ أسئلة أرى أنها جديرة بالتأمل والتمحيص علنا نهندي لمنهج كلي رصين يضبط بها مسار التعامل مع القضايا المتفرعة والمتشعبة التي أفرزها التطبيق العملي للنقود.

<sup>٥٠</sup> نقل البعض إجماع العلماء في ذلك: "فقد أجمع العلماء قاطبة على أن المقصد الكلي للشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، فما من حكم شرعه الله أمراً كان أو نهياً إلا وهو جالب لمصلحة، أو دارئ لمفسدة، أو جالب ودارئ في آن واحد". عبد العزيز بن فوزان الفوزان. (٢٠١٠). حقوق الإنسان في الإسلام. ملتمقى أهل الحديث: <http://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php?t=232211>

<sup>٥١</sup> قال الحق تبارك وتعالى: "وَجَلَّ لَهُمُ الْطِّيَّاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ". [الأعراف: ١٥٧]. الإصر هو العهد، قال ابن جرير - رحمه الله-: "ويضع النبي الأُمِّيَّ العهدَ الذي كان الله أخذ على بني إسرائيل، من إقامة التوراة والعمل بما فيها من الأعمال الشديدة، كقطع الجلد من البول، وتحريم الغنائم، ونحو ذلك من الأعمال التي كانت عليهم مفروضة، فنسخها حُكْمُ القرآن. وقال بعضهم: عُني بذلك أنه يضع عن أتبع نبي الله صلى الله عليه وسلم، التشديد الذي كان على بني إسرائيل في دينهم".

الدنانير والدراهم: "لا غرض في أعيانها ... [وإنما هم وسيلة] تقدر بها الأموال، فيقال هذا الجمل يساوي مائة دينار وهذا القدر من الزعفران يساوي مائة دينار، فمن حيث إنهما مساويان شيئاً واحداً إذا (هما) متساويان وإنما أمكن التعديل بالنقدين"، ومن ثم فإن -لا يزال الكلام للغزالي - رحمه الله- "من ملكهما فإنه كمن ملك كل شيء، لا كمن ملك ثوباً، فإنه لم يملك إلا الثوب. فلو احتاج إلى طعام ربما لم يرغب صاحب الطعام في الثوب لأنه (لأن) غرضه في دابة مثلاً. فاحتيج إلى شيء في صورته كأنه ليس شيء وهو في معناه كأنه كل الأشياء ... وهو وسيلة إلى كل غرض"<sup>٥٢</sup>. ولهذا السبب كانت "النقود"، كيفما كان شكلها تحظى بمعاملة خاصة، وبأحكام أكثر صرامة في "باب الصرف"، من أبواب الفقه في أحكام البيوع، وأبواب الربا في حديث الأصناف الستة حتى لا تضطرب، وتذبذب قيمها بشكل كبير. ومن ثم أكد الفقهاء على هذه الخصوصية، مما لا يسمح بجعلها وسيلة للتكسب المبني على "المعاوضة على الزمن استقلالاً"<sup>٥٣</sup>؛ وهو جوهر عملية الربا<sup>٥٤</sup>، من غير اندماج في العملية الانتاجية والاستثمارية، لكسب مغانمها وتحمل مغارمها. متى خرج أمر هذه الوسيلة عن هذا الإطار "فسد أمر الناس"، كما يقرر ابن قيم الجوزية. ولزيادة التأكيد على هذه الخصوصية قرر الفقهاء أن أمر "سكها"، أو إصدارها منوط "بالإمام (سلطة عمومية)"، وليست خاصة، ولهذا قال الإمام النووي رحمه الله: "يكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير، وإن كانت خالصة [غير مغشوشة]، لأنه من شأن الإمام.

هذا الذي قرره الفقهاء جارا هم فيه الكثير من الاقتصاديين حتى غير المسلمين -سواء تعلق الأمر بالنقود الورقية أو الائتمانية والالكترونية-؛ ومن بين هؤلاء الاقتصادي الفرنسي موريس آليه الذي ذهب إلى اقتراح منع المصارف التجارية من توليد النقود، وبرر ذلك:

(١)- توليد النقود وظيفه الدولة.

(٢)- أرباح إصدار النقود (توليد الائتمان) من حق الدولة والمجتمع.

ومن ثم يمكن القول أن الذي تبنته الحركة من قصر مهمة توليد النقود على سلطة عمومية تحظى بالشفافية والمساءلة أمر يتفق مع هذه الروح السائدة في كتب الفقه، وكتابات بعض

<sup>٥٢</sup> السبباني، عبد الجبار. (١٩٩٨م). النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون. ص. ٦.

<sup>٥٣</sup> السويلم، سامي. (٢٠١٣م). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ص. ٢٠٠.

الاقتصاديين المسلمين وغيرهم. لكن ينبغي أن نسجل أن الموقف من النقود التي تولدها المصارف انقسمت إزاءه آراء الاقتصاديين المسلمين إلى ثلاثة آراء:

(١) - فئة ترى الحظر والمنع من الأساس؛ أي لا يُسمح بتوليد النقود في ظل اقتصاد

إسلامي من قبل المصارف سواء كانت مملوكة لجهة خاصة أو عامة.

(٢) - فئة ترى أنه يسمح للمصارف العامة فقط القيام بهذا الدور.

(٣) - فئة ثالثة ترى أنه لا مانع من قيام المصارف حتى ولو كانت خاصة أن تمارس هذه

العملية على أن يعود نفعها في هيئة "فيء" أو غيره للصالح العام.

هذا الجدال يبين غياب الدراسات المعمقة، وغلبة الدراسات "العابرة" وعدم المتابعة المستمرة للتطورات التي تستجد، وللآثار التي تترتب؛ مما يجعل الكثير من القضايا، كهذه المسألة لا تنال حظها من الدراسة والتمحيص المبني على دراسة فاحصة للواقع العملي للنظام المالي، كما هو لا "كما نحب له، أو نتصور له أن يكون". والرأي الذي أميل إليه هو الأول وذلك بالعهد بمسألة إصدار النقد أو توليده إلى: "سلطة نقدية كفية [ذات كفاءة] وأمينة، مدعومة ومراقبة من خلال وضع مؤسسي رصين، تعمل على تحقيق التناسب بين العرض النقدي والسلعي باستمرار، بما يحقق الاستقرار في قيمة النقد، وفي بحاجات الاقتصاد"<sup>٥٤</sup>، وهو ما يتفق إلى حد كبير مع ما تدعو إليه الحركة.

(٢) الفائدة (الربا) والموقف منه في أدبيات الحركة. لا يوجد ما يشير إلى أن منظري الحركة

ومؤسسيها يسعون إلى إلغاء الفائدة، أو "تحريمها"، وذلك على الرغم من الإشارة إلى أضرارها

وأثارها. كل ما وجدته من أن الفائدة الرسمية ينبغي أن لا تحدد من قبل البنك المركزي، بل تترك

لقوى السوق لتحديد مستواه، كما أن برنامج الإصلاح -كما مر معنا- ينص على أن الودائع تحت

الطلب (الحسابات الخاصة بالمعاملات)، لا تستحق أي عائد في شكل فائدة أو غيره. كما أن ما

يتحقق من فوائد جراء توليد النقود ينبغي أن تعود للصالح العامة -للدولة أو أي جهاز عام

مستقل ينوب عنها- ليستخدم في الانفاق، أو الحد من الضرائب، أو تسديد الديون العامة

والخاصة. وفيما يتعلق بالودائع الادخارية والاستثمارية فإن الحركة ترى أنها تستحق عائداً

<sup>٥٤</sup> السبهاني (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص. ٣٣.

مقطوعاً في شكل فوائد، لكن لا ينبغي للدولة أن تضمن سقفاً معيناً من القيمة الإسمية للوديعة تدفعه حال فشل المصرف أو انهياره -مما يعني تحمل المودعين هذا النوع من المخاطر. أحببت البدء بهذا ليكون واضحاً أن الحركة -كغيرها من المنظرين الاقتصاديين والماليين الغربيين- ما زالوا متشبثين بالفائدة، وذلك دفعاً لأية تأويلات عاطفية متحمسة، من أن الغرب بدأ يطبق مبادئ التمويل الإسلامي، أو أنه اقتنع بجذواه، وفائدته، وخاصة على مستوى السياسات النقدية والمالية. ومع تسجيل هذا الأمر ينبغي أن أشير إلى أن موقف الاقتصاديين الغربيين من الفائدة يحمل الكثير من التناقضات لأنه يناقض المنطق العقلي السليم بسبب ما أفرزته -ولا تزال هذه الآلية- من تبعات وانعكاسات، وأدلل على ذلك بمثالين:

١. الأول: للكاتب الألمانية، مارجريت كيندي، ففي تحليلها للفائدة ونتائجها السلبية من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية تتوصل إلى أننا بحاجة إلى آلية أخرى غير الفائدة من أجل العمل على بقاء النقود في التداول لخدمة الاقتصاد<sup>٥٥</sup>، لأن عملية دفع الفوائد البسيطة والمركبة بشكل مستمر أمر غير قابل للاستمرار من الناحية الرياضية، والعملية<sup>٥٦</sup>. غير أنها لم تذهب إلى أكثر من هذا -في حدود ما اطلعت عليه من إنتاج علمي لها-!!

٢. الثاني: فهو للكاتبين (Lietaer and Dunne)<sup>٥٧</sup> اللذان توصلا بالمنطق العقلي إلى أن وجود الفائدة -العائد المقطوع غير المرتبط بتطور النشاط الحقيقي- يشكل عبئاً، وإرهاقاً على الاقتصاد من أجل الوفاء بقيمه كاملة غير منقوصة، لأنه يتطلب نمواً مضطرباً، ومستمرّاً بشكل غير محدود، مما يفرض على المقترضين (المدينين) الدخول في مديونيات جديدة لتسديد الفوائد، وليس أصل الدين (principal)<sup>٥٨</sup>، ومع ذلك يقران أنه لا بد من وجود

<sup>55</sup> "The solution to the problems caused by present exponential growth is to create a money system which follows the natural growth curve. That requires the replacement of interest by another mechanism to keep money in circulation", Kennedy, Margrit. (1995), Interest and Inflation Free Money. p. 8.

<sup>56</sup> "It ... proves that continual payment of interest and compound interest is arithmetically, as well as practically, impossible". Kennedy (1995), p. 7.

<sup>57</sup> Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013). Rethinking Money...", Chapter 3: "A Fate worse than debt: The hidden Consequences of Interest", pp.37-54.

<sup>58</sup> "Debt-based money requires endless growth because borrowers must find additional money to pay back interest on their debt. For the better-rated debtors (e.g. in normal times, government debt), the interest is simply covered through additional debt, resulting compound interest ... Compound interest implies exponential growth in the long run, something mathematically impossible in a finite world", Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013), p. 42.

وهذه العملية تغذي عملية توليد النقود، وتزكيها بزيادة الطلب عليها، مما يعني أن محصلة الفائدة، وتوليد النقود تؤدي إلى نفس النتيجة، وهي إيجاد شيء من "الوهم"، و"الخيال"، أو من العدم -كما يبسطون القول- عن عملية خلق النقود. إن تفكيك هذا الخطاب حول الفائدة، ومتابعة التناقضات فيه من الأمور التي تعزز المقاصد الكلية للشريعة في جزئية تحريم الربا، مما يعيننا على جمع مادة والاستفادة منها في الدخول في حوار منمّر ومفيد في هذه القضية الشائكة.

الفائدة على القروض لأنها تمثل تعويضاً على مخاطر عدم السداد، وكلفة الفرصة البديلة<sup>٥٩</sup>، وبعدها يقرران بأن لآلية الفائدة آثاراً ديناميكية مخفية وتكاليف مدمرة تؤثر ليس على العلاقات الفردية، والتجارة، والمجتمع، بل على المحيط والبيئة<sup>٦٠</sup>.

(٣) العلاقة بين العائد والخطر. إذا كان جوهر الربا هو المعاوضة على الزمن استقلاً، فإن جوهر الغرر هو "المعاوضة على الخطر استقلاً"<sup>٦١</sup>، والربا والغرر (الخطر) من أكبر المواضيع تناوياً، وتطبيقاً في المجال المالي، ولهذا كانت أكبر مجالات الحظر في المعاملات المالية من منظور إسلامي ترتبط بهذين العنصرين؛ بل يُعد هذان العنصران من أصول الفساد (التحريم) الأربعة العامة في المعاملات بشكل عام - كما يقرر ابن رشد وغيره من الفقهاء. ولهذا أصابت الحركة عندما جعلت أحد أهدافها إعادة الارتباط بين الخطر والعائد، لأن الانفصال الذي سعت إلى تحقيقه فلسفة إدارة المخاطر التقليدية من خلال "المشتقات المالية"، وغيرها من منتجات "التحوط وإدارة المخاطر"، لم تزد الأمر إلا سوءاً، وتعقيداً، ولم تحقق غرض "نقل المخاطر من الفئات (المنتجة والمبدعة في المجال الحقيقي)، الأقل قدرة على تحمل هذه الأعباء إلى الفئات التي كان يفترض أن تكون قادرة على ذلك؛ بل النتيجة العكسية لذلك هي التي تحققت، فازدادت المخاطر، وتحملها "الضعفاء"، و استفاد منها "الأقوياء" من خلال المجازفات المالية، وتضرر منها الاقتصاد بزيادة الهوة، والانفصال بين القطاعين المالي والحقيقي. إذا كنا في هذا القدر متفقين مع منطلق الحركة إلا أن مقترحات إصلاحها في هذا المجال لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير، والتفصيل، والتحديد. وهنا أعتقد أن مبادئ التمويل الإسلامي يمكن أن تُسهّم في هذا الأمر من خلال القواعد، والضوابط المنبثقة عن "الخراج بالضمان"، و "الغنم بالغرْم، والغرْم بالغنم".

(٤) التمويل والنشاط الاقتصادي: أيهما الخادم وأيها "المخدوم"؟، وأيها الأصل الذي يُطلب لذاته وأيها الفرع الذي يُتوصل به إلى غيره؟ هذه تساؤلات محسومة من حيث التنظير بين المدارس الاقتصادية المختلفة بما فيها الاقتصاد الإسلامي، بل حتى العقلاء من البشر يدركون ذلك. غير أن الممارسة العملية للتمويل التقليدي، وعلى مدى قرون وإلى حد الآن جعلت من النقد "سلعة"

<sup>59</sup> Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013), p. 41.

<sup>60</sup> Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013), p. 42.

<sup>٦١</sup> السوليم، سامي. (٢٠١٣م). مرجع سابق، ص. ٢٠٠.

يُتجر بها كـمعاوضة على الزمن من خلال الفائدة (العائد) الذي يُضمن للملكها من غير ما ربط لذلك بما يولده القطاع الحقيقي من ثروة، فحصل منذ الوهلة الأولى "الطلاق (divorce)" بين نمو الثروة وظروف اللاحقين (uncertainty) المحيطة به في القطاع الحقيقي، وبين العائد "المقطوع"، و"المضمون - بقوة القانون وبالمعاملة التفضيلية" للذي يحوزها، فينمو هذا العائد ويتكاثر حتى يعلو "موجود" ما ينتجه القطاعي الحقيقي لينقلب الوضع برهن تطور، ونمو الثروة في القطاع الحقيقي بتصحيح هذا الوضع إلى هرم مقلوب قاعدته العريضة التزامات، وأدوات مالية، وقمته ثروة حقيقية ضئيلة لا تمثل سوى نزراً يسيراً من تلك القاعدة. وهكذا فإن تركيز الحركة على توجيه الموارد المالية واستخدامها لهذا الغرض مطلب صائب ومُلح، غير أن وقوفها إلى جانب بقاء الفائدة سوف لن يضمن هذا التوجيه، وذاك التلاحم، والتعاقد بين القطاعين الحقيقي والمالي.

(٥) كي لا يكون دولة بين الأغنياء: أفرزت التطبيقات السائدة في التمويل التقليدي أن الأغلبية، باتت تخدم الأقلية، وأن الأموال تنتقل من الأغنياء إلى الفقراء<sup>٦٢</sup>. وفيما يتعلق بعملية توليد النقود والائتمان، فإنها تساهم بشكل كبير في زيادة حدة هذا التفاوت لأن طالبي التمويل يدفعون فوائد على ما حصلوا عليه من ائتمان تدفع من الغالبية (٩٠%)، إلى الأقلية (١٠%) كما تشير لذلك أدبيات الحركة<sup>٦٣</sup>. إن تركيز الثروة في يد فئة قليلة، وجعل أكثرية المال مقتصر التداول على هذه الفئة مما جاءت شريعة الإسلام للحد منه، وذلك لما يترتب عليه من آثار تنعكس في نهاية المطاف على استقرار المجتمع، وانعدام الأمن فيه، كما أنها تؤثر في الحركة الاقتصادية بشكل كبير.

<sup>٦٢</sup> أمام القادة المجتمعين في قمة الدول الثماني، ذكر الرئيس النيجيري -أوباسانجو- المعاناة التي عانت منها بلاده بسبب اقتراضها مبلغ مالي من الدول الكبرى: "إن المبلغ الذي اقترضناه في عام ١٩٨٥ أو ٨٦م ٥ ملايين دولار، وقد دفعنا لحد الآن ستة عشر مليار دولار، ومع ذلك فقد قيل لنا: "لازئتم مدينتين بثمانية وعشرين مليار (٢٨) دولار. إن هذا المبلغ الأخير -٢٨ مليار دولار- تراكم بسبب الفوائد التي فرضها الدائنون الأجانب". وختم أوباسانجو قائلاً: "إذا سُئِلْتُ ما هو أسوأ شيء في هذا العالم؟ سأجيب: إنه الفائدة المركبة". وبحلول عام ٢٠٠٦م، دفعت نيجيريا مبلغاً إضافياً بقيمة ٢٠ مليار دولار لنادي باريس، ولندن للتخلص من جميع الديون المترتبة عليها. إن حالة نيجيريا ما هي إلا مثال صارخ عن معاناة الدول النامية من الديون التي ترتبت عليها جراء الاقتراض من الحكومات والمؤسسات المالية الغربية؛ ففي تسعينيات القرن الماضي -كما ينقل ليبتر ودون- كانت تدفع ١٣ دولاراً مقابل كل دولار اقتترضته، وفي عام ٢٠٠٤م، بلغت النسبة ٢٠ مقابل الدولار، أما الآن فهي تصل إلى ٢٥ دولاراً.

Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013). Rethinking Money. p. 43.

<sup>٦٣</sup> Jackson, Andrew; and Dyson, Ben. (2012). Modernising Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. p. 15.

ومن ثم فإن بناء نظام يتيح التمويل للفئات المختلفة من المجتمع، ويقلل من التفاوت الكبير في توزيع الثروات والتمويل بين الموسرين وغيرهم مقصد شرعي عظيم "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم". فالوضع الذي عليه العالم اليوم يشير إلى اختلالات هيكلية عميقة في النظم النقدية والمالية السائدة، حيث أن الثروة، والمال يتجهان صوب التكسد، والتركز في يد القلة. وهذا وضع غير قابل للاستمرار لما فيه من جور. ولهذا تتعالى الدعوات محذرة من العواقب الوخيمة على الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمجتمعات البشرية، ولا يمكن أن تُصلح هذه الاختلالات ما لم يُعد النظر في الآليات والمؤسسات التي تساهم في هذا الوضع. ومن ثم فإن بروز هذه الجهود للحركة أو غيرها مما يخدم مقصداً شرعياً أسمى، وهو العدل من خلال التوزيع "العادل"، وليس "المتساوي": فالناس متفاوتون في مستوى الثراء، والغنى، كل ما هو مطلوب إيجاد ترتيبات تشريعية، ومؤسسية تتيح الفرص للجميع للحصول على الموارد المالية بما يخدم الأغراض الخاصة، ولا يعود على النفع العام أو الخاص بالضرر.

٦) الاستقرار النقدي والمالي مطلب رئيس. وهو أمر غاية في الأهمية لأن استتباب الأمن -بما في ذلك الاستقرار الاقتصادي والمالي- يمثل بيئة محفزة، ومناسبة للكسب والعمران، والسير في مناكب الأرض للاستفادة من خيراتها. ولا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي ما لم يكن النظام النقدي والمالي مستقراً غير متذبذب، خادماً، وتابعاً، ومليئاً لمتطلبات القطاع الحقيقي. هذا ما أبانت عنه التجربة، وبينه تاريخ عدم الاستقرار الطويل للنظم المالية التقليدية الرأسمالية.

٧) الموقف من التحيز التشريعي، والضريبي في الأنظمة السائدة، لصيغ التمويل القائمة على المداينة، على تلك القائمة على صيغ المشاركة. هذا الموضوع لم أجد له نصيباً في جهود الحركة الإصلاحية، بل ولا حتى من حيث التثقيف والتوعية، وذلك على الرغم مما بات يشكله هذا الوضع من تشويه (distortion) للنظام المالي كما أظهرت العديد من الدراسات بعضها<sup>٦٤</sup>. وهذا

<sup>٦٤</sup> يتمثل هذا التحيز في جملة أمور منها: (i) - إعطاء الحق للدائنين على أساس الفوائد (الربا) في عائد مالي مقطوع بغض النظر عن وضعية المقترض والغرض الذي استخدم فيه التمويل، في مقابل ارتباط عائد التمويل القائم على المشاركة بأداء المشروع الممول، (ii) - منح الأولوية للدائنين الذي قدموا قروضاً أو منحوا امتناً على أساس الفائدة باستيفاء جميع حقوقهم المالية من ممتلكات الشركة أو المشروع في حال تعرض الشركة أو المشروع للإفلاس، في حين أن المساهمين: أي حملة الأسهم يحصلون على ما تبقى من ممتلكات بعد تسديد جميع الديون، (iii) - عند حساب أرباح الشركات تخصم الفوائد -مع أنها عائد- من إجمالي الأرباح مثل باقي المصروفات في حين أن عائد حملة الأسهم (Dividends) لا يحسب إلا بعد خصم جميع المصاريف واقتطاع الضرائب. لقد ساهم هذا الوضع -مع عوامل أخرى ليس هنا محل التفصيل فيها- في تشويه (Distortion) وضعية النظم المالية القائمة بطغيان أدوات الدَّين على أدوات المشاركة كما وثقت ذلك العديد من الدراسات. من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تلك التي صدرت عن صندوق النقد الدولي، ومفوضية الاتحاد الأوروبي في أعقاب أزمة الرهن العقاري الأمريكية:

De Mooij, Ruud A. (2011). Tax Biases to Debt Finance: Assessing the Problem, Finding Solutions.

الجانب - أي التحيز التشريعي والضريبي- من الأمور المهمة التي تعضد مساعي الحركة في الحد من التفاوت في مستويات توزيع الثروات، وفي توفير بيئة تشريعية أكثر "عدلاً"، وشفافية، ونزاهة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### ٧. خلاصة: استنتاجات وتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أعمال حركة النقود الإيجابية التي ظهرت عام ٢٠١٠م في المملكة المتحدة. وقد اتضح من خلال العرض والبيان لتلك الأعمال، والمقترحات أنها تمثل حلقة، وجهداً ضمن أعمال علمية وعملية، سبقت ورافقت الحركة في رسالتها ومطالبها. وقد كان الطرح والتحليل مسترشداً بمبادئ ومقاصد النظام النقدي والمالي الإسلامي. وأثناء جمع المادة لإعداد هذه المسودة هالني حجم المبادرات في هذا المجال، مما يستدعي عملية رصد واستقصاء بشكل منهجي متواصل وفق خطة استراتيجية مؤسسية واضحة المعالم والأهداف، لا يقتصر أمر الرصد فيما على هذا الجانب بل يتعداه إلى ما بات يُعرف اليوم في الأدبيات المالية بالتمويل البديل بمختلف صورته وأشكاله وآلياته. ومما سبق من معالجة يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

■ يظهر أن موضوع النقود من المسائل التي لا يزال الجدل حولها كبيراً، من قبل الاقتصاديين، والتطبيقيين، وذلك لما تمثله من معضلي الاتفاق حول "ما هيته" ومكونات عرضها، وكيفية إدارتها. فعلى سبيل المثال في النشرة الاقتصادية الصادرة في شهر يناير من هذا العام (٢٠١٥م) لبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس كتب سكوت وولا (Scot Wolla)<sup>65</sup> مقالاً تحليلياً عنوانه جاء بصيغة السؤال التالي<sup>66</sup>: "هل يمكن أن يساهم نظام قاعدة الذهب في تحسين الأداء الاقتصادي؟"، وإن كان الكاتب لا يرى ذلك إلا أن طرح السؤال وفي مثل هذه الظروف يُنم عن قلق بالغ حيال النظام النقدي والمالي السائد، ويبعث بإشارات تتعدى حيز الوريقات الأربع التي كتب ذلك المقال على متنها.

■ يبدو أن مسائل النقود والوساطة المالية من القضايا المصيرية التي ستحدد مسار الاقتصاد، وطبيعة المؤسسات الأنسب لتحقيق الاستقرار الذي بات مطلباً عزيز المنال. فهل لنا في هذا المقام استعارة القناعة التي توصل إليها موريس آليه فيما يتعلق بعمل الفائدة في الاقتصاد: "إن مشكلة

Fatica, Serena, Hemmelgarn, Thomas and Nicodeme, Gaetan. (2012). The Debt-Equity Tax Bias: Consequences and Solutions.

<sup>65</sup> Senior Economic Education Specialist.

<sup>66</sup> Wolla, Scott A. (2015). Would a Gold Standard Brighten Economic Outcomes?



الفائدة في الواقع تشكل بلا ريب واحدة من أعوص المشكلات في علم الاقتصاد، وإن دراستها مفيدة وأساسية قطعاً. فعلى حلها النهائي يتوقف في الحقيقة فهم الاقتصاد في مجمله ومعرفة التدابير العملية التي يجب اتخاذها في كل سياسة رشيدة<sup>٦٧</sup>، إلى النقود وذلك لوثيق الصلة بين الأمرين!! أظن أن في الأمر وجاهة تستحق التأمل، والتمحيص.

■ الإشكالية الكبرى التي ينبغي إيلاء الاهتمام لها في مجال النقود تتمثل في الائتمان (credit) الذي تولده المصارف، وفي حجم هذا الائتمان المتداول في الاقتصاد، لأنه يمثل المفتاح الرئيس لفهم الاقتصاد النقدي المعاصر<sup>٦٨</sup>، وليس في النقود الورقية التي تُصدرها الدول، ولذا وجب أن تتجه الدراسات الفقهية، والمالية في الاقتصاد الإسلامي إلى هذا المجال، وليس إلى النقود الورقية التي أشبعت بحثاً.

■ كما سبق الإشارة لا بد من الرصد والمتابعة الحثيثة لمثل هذه التطورات بأساليب ووسائل متنوعة. ومن أوجه ذلك تخصيص ورش عمل، وربما مؤتمراً -إن لزم الأمر-، وبين هذا وذاك لا بد من فسح المجال في قنوات النشر العلمي عندنا لمثل هذه الأعمال في شكل مقالات، وأوراق مناقشات وعمل، يكون الحوار فيها مع أصحاب هذه المبادرات، لتعزيز الصلة، وللخروج من دائرة الانغلاق، ومخاطبة الذات. إنني على يقين أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم للتعريف بالاقتصاد الإسلامي، ما لم يكن هناك حوار علني يتناول القضايا والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات الانسانية بعامة، وتشغل فكر وأعمال الكثير من مؤسسات المجتمع المدني، والأكاديمي. وهنا أنبه إلى مسألة غاية في الأهمية وهي عدم التثبيت ببعض المصطلحات، والمسميات، والقوالب، والجمود عليها مما قد يحول دون تحقيق هذا المطلب؛ "فالأصل في المعاملات الحل"، "والعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، على أن يكون الطرح مبنياً على نصوص الشرع ومقاصده حقيقة لا ادعاء. وفيما يتعلق بموضوعات الرصد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١. النقود الإلكترونية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وبدأت تتطور بشكل لافت كالبيت كوين (-Bit Coin). ما حقيقتها؟ ولماذا ظهرت؟ وما مستقبلها؟ وهل توجد دولاً قننت لعملها بشكل رسمي؟ أم أنها لا تزال تعمل بشكل "حر" في الفضاء الافتراضي (virtual space)؟ وكما حجم

<sup>٦٧</sup> بلوافي، أحمد، وبلعاس، عبد الرزاق. (٢٠١٠م). سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي. ص. ٤١.

<sup>٦٨</sup> "The key to understanding monetary economics is the demand and supply of loanable funds". Greenwald and Stiglitz. (2003). Towards a New Paradigm for Monetary Economics., p. 3.

تعاملاتها؟ وأين أماكن تواجدها؟ وما القطاعات الاقتصادية الأكثر استخداماً لها؟ وما دلالات ذلك وانعكاساته؟ وماذا يمكن أن يقول الاقتصاد الإسلامي بشأنها؟ أو ماذا يمكن له أن يستفيد منها؟

٢. النظم النقدية المكتملة أو التكميلية والمحلية.<sup>٦٩</sup> ما هي هذه النظم؟ وكيف تعمل وأين؟ ولماذا

نشأت؟ وماذا يمكن أن يستفيد منها النظام النقدي والمالي الإسلامي؟

٣. الدعوة إلى المحلية والتحول عن العالمية بالنسبة لأعمال المصارف التمويلية،

والاستثمارية (Banking: from Global to Local)<sup>٧٠</sup> فيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية

بالتركيز بشكل خاص على نموذج (Sparkassen) الألماني لبنوك الادخار المحلية والتي مضى

على تأسيسها أكثر من قرنين (٢٠٠ عام) من الزمن. ما دلالات هذه الدعوات؟ وما انعكاساتها

على نماذج الوساطة المالية السائدة في التمويل الإسلامي وتلك التي بدأت ثم توقفت (أعني

بهذا تجربة ميت غمر بمصر)؟ وهل تستحق تلك التجربة إعادة الفحص والتمحيص

(revisiting) لمقارنة قدرات إسهامها في التنمية الاقتصادية؟

■ العمل على إدراج هذه المستجدات في البرامج التعليمية والتثقيفية للاقتصاد والتمويل الإسلامي؛ في

المجالات العلمية، وأوراق العمل، وفي غيرها من قنوات النشر المتاحة. كما ينبغي الاستفادة من

هذه المبادرات في تقديم مواد تثقيفية -بطريقة مهنية- واضحة، وقصيرة مختصرة، وبثها على مواقع

الإنترنت المناسبة لذلك.

■ هناك حاجة ملحة للعودة بالبحث والتقصي والمتابعة لطبيعة النقود، والوساطة المالية في

الاقتصاد الإسلامي في ضوء هذه المستجدات. فإذا كان البعض نادى بذلك منذ أكثر عشرين سنة<sup>٧١</sup>،

فإن الأمر لا يزال قائماً، وبصورة أشد وسط هذا الجدل المحتدم، وهذه الاضطرابات المالية

المتلاحقة، و الانتقادات التي توجه للمسار القائم للمصارف الإسلامية. ومن الأمور التي ينبغي

التركيز عليها ما يلي:

<sup>69</sup> Complementary currency system also known as complementary community currency (CCC) or as community currency.

<sup>٧٠</sup> كان هذا عنوان المؤتمر الأوروبي عن المصارف والاقتصاد (The European Conference on Banking and the Economy (ECOBATE)) الذي نظمه مركز المصارف، والتمويل، والتنمية المستدامة بجامعة ساوث أمبتون (Southampton University) ببريطانيا في مارس عام ٢٠١٣م، وقد تناول المشاركون التجربة الألمانية من جوانب مختلفة، وطالبوا المملكة المتحدة الاستفادة من هذه التجربة إذا أرادت تحقيق تمويل مستقر، ومستمر للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

<sup>٧١</sup> السويلم، سامي. (١٩٩٨م). مراجعة علمية لكتاب "المصرفية الإسلامية". حيث يقرر: "إذا كان الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بين من ينادي بالمصارف الشاملة، ومن ينادي بالمصارف المحدودة، فلا بد من إشباع هذه القضية بالدراسة والتحليل والمقارنة، حتى يمكن الانطلاق من أرضية واضحة ومحددة لعمل المؤسسات الإسلامية"، ص. ١٣٠.

١. الموقف من عملية توليد النقود ابتداء: هل نسمح بها أم لا؟ ولماذا؟
  ٢. فحص الواقع العملي للمصارف الإسلامي إلى أي حد تمارس عملية توليد النقود؟ وهل هذا أمر مقبول ومرغوب فيه أم لا؟ وهل الصيغ المطبقة تؤدي نفس الدور الذي يؤديه الائتمان (الربوي) أم لا؟ وما دلالات ذلك وانعكاساته وتأثيراته على المتغيرات الاقتصادية؟
  ٣. استقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية: هل هو أمر جيد ومفيد؟ أم لا؟
- لا بد من إشراك عنصر الشباب في عملية الرصد هذه من خلال أبحاث علمية موجهة، أو رسائل علمية، وفي هذا تحقيق لفوائد كثيرة؛ المواكبة، وتدريب الشباب وتوعيدهم على التحليل، وكيفية تناول، ومناقشة المستجدات النقدية والمالية.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

- بلوافي، أحمد. (٢٠١٤م). المشاركة في مخاطر التمويل: البديل الإسلامي، مراجعة علمية لكتاب ( Risk Sharing in Finance: The Islamic Finance Alternative)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٧، ع ٣، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، ص ص. ٩٧-١٢١.
- بلوافي، أحمد، وبلعباس، عبد الرزاق. (٢٠١٠م). سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م ١٦، ع ٢٤، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ص ص. ٣٣-٧١.
- الجويني، ١٩٧٩م "غيث الأمم في التياث الظلم"، تحقيق مصطفى حلي وفؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية
- السمهاني، عبد الجبار. (١٩٩٨م). النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ١٠، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ص ص. ٣-٣٨.
- السويلم، سامي. (١٩٩٨م). مراجعة علمية لكتاب "المصرفية الإسلامية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ١٠، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، ص ص. ١١٩-١٣٧.
- السويلم، سامي. (٢٠٠٩م). موقف الشريعة الإسلامية من الدين. فصل في كتاب "قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي". كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص. ١١-١٠٤.
- السويلم، سامي. (٢٠١٣م). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي. مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الفوزان، عبد العزيز بن فوزان. (٢٠١٠م). حقوق الإنسان في الإسلام. ملتقى أهل الحديث: <http://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php?t=232211>
- كرتزمان، جويل. (٢٠١٢م). موت النقود. ترجمة العصيمي، محمد بن سعود، بنك البلاد بالاشتراك مع الميمان للنشر والتوزيع، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية (٣)، بنك البلاد.

### المراجع باللغة الأجنبية

- Ali, Robleh; Barrdear, John; Claws, Roger; and Southgate, James. (2014). Innovations in Payment Technologies and the emergence of digital currencies. Quarterly Bulletin Q3, the Bank of England. Available at: [www.bankofengland.co.uk](http://www.bankofengland.co.uk).

- Askenazy, Philippe ; Coutrot, Thomas ; Orléan, André ; and Sterdyniak, Henri. (2010). Manifesto of the appalled economists. *real-world economics review*, issue no. 54. Available at: [www.paecon.net/PAEReview/issue54/whole54.pdf](http://www.paecon.net/PAEReview/issue54/whole54.pdf).
- Benes, Jaromir and Kumhof, Michael. (2012). The Chicago Plan Revisited. IMF Working paper, WP/12/202, The IMF, Washington D.C., USA.
- Casey, Eileen. (2008). "Catholic Colleges & Universities: Financial crisis as a learning opportunity". Mendoza College of Business, University of Dame. Available at: <http://business.nd.edu>.
- Chesney, Marc; Dembinski, Paul; Hörisch, Jochen; Priddat, Birger P.; Seele, Peter; and, Christoph Weber-Berg. (2011). Basel Manifesto on the Economic Enlightenment. Basel, 4. November 2011. Available at: [www.zrwp.ch/uploads/basel\\_manifesto.pdf](http://www.zrwp.ch/uploads/basel_manifesto.pdf).
- Chorney, Harold; Hotson, John; Seccareccia, Mario. (1992). The Deficit Made me do it!. Canadian Centre for Policy Alternatives, Ottawa, Canada.
- De Mooij, Ruud A. Tax Biases to Debt Finance: Assessing the Problem, Finding Solutions, IMF Staff Discussion Note, May 3, 2011, SDN/11/11, Washington: IMF.
- Dune, S., Harney, S., and Parker, M. (2008). " The Responsibilities of Management Intellectuals: A Survey". *Organisation*. 15:2, 271-282.
- Fatica, Serena, Hemmelgarn, Thomas and Nicodeme, Gaetan. The Debt-Equity Tax Bias: Consequences and Solutions. July 2012, Brussels: European Commission.
- Greenwald, Bruce and Stiglitz, Joseph E. (2003). Towards a New Paradigm for Monetary Economics. Columbia University: [www0.gsb.columbia.edu](http://www0.gsb.columbia.edu).
- Harris, Lucy and Kamana, Janet. (2014). M-PESA: How Kenya took the lead in mobile money. Available at: [www.mobiletransaction.org](http://www.mobiletransaction.org).
- Hernæs, Christoffer, O. (2015). The Sharing Economy and the Future of Finance. <http://techcrunch.com>.
- Jackson, Adrew & Dyson, Ben. (201٤). Modernizing Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. Positive Money Movement, London, UK.
- Kennedy, Margrit. (1995). Interest and Inflation Free Money. Seva International.
- Kennedy, Margrit. (2006). Complementary Currencies: New Paths to Sustainable Abundance. Available at: [margritkennedy.de](http://margritkennedy.de).
- Kennedy, Margrit. (2008). If Money Rules the World Who Rules Money? Green Money. Available at: [www.margritkennedy.de](http://www.margritkennedy.de), pp. 66-69.
- Kurtzman, Joel. (1993). The Death of Money: How the Electronic Economy Has Destabilized the World's Markets and Created Financial Chaos. Simon & Schuster.
- Leslie, Brian (2013). Where's the Money to Come From?, the Monetary Reform Policy Working Group of the Green Party of England and Wales, Eighth edition, February 2013.
- Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013). Rethinking Money: How New Currencies Turn Scarcity into Prosperity. Berrett-Kohler, San Francisco, USA
- Lucas, Robert. (2009). In defence of the dismal science. The Economist, Aug 6th 2009. Available at: [www.economist.com](http://www.economist.com).
- McConnachie, Alistair. (2013). How Publicly-Created, Debt-Free Money Addresses the Islamic Concern about Interest. Seminar on "Ethical Finance – Understanding the Money System and its Consequences", Glasgow University, Scotland, UK. Available at: [prosperityuk.com](http://prosperityuk.com).
- McLeay, Michael; Radia, Amar and Thomas, Ryland. (2014). Money creation in the modern economy. Quarterly Bulletin 2014 Q1, Bank of England London, UK.
- Oxfam. (2015). Wealth: Having It All and Wanting More. Oxfam Issue Briefing, January 2015. [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).
- Piketty, Thomas. (2014). Capital in the 21st century. Brilliance Audio; MP3 Una edition.
- Positive Money. (2014). Creating a Sovereign Monetary System. Positive Money Movement, London, UK. Available at: [www.positivemoney.org](http://www.positivemoney.org).
- Rickards, James. (2014). The Death of Money: The Coming Collapse of The International Monetary System. Portfolio / Penguin, New York, USA.
- Robertson, James and Huber, Joseph. (2000). Creating New Money: A monetary reform for the information age. The New Economics Foundation, London, UK.
- Rowbotham, Michael. (1998). The Grip of Death: A Study of Modern Money, Debt Slavery, and Destructive Economics. Jon Carpenter Publishing.
- Ryan-Collins, Josh, Greenham, Tony, Werner, Richard and Jackson, Andrew. (2012). Where Does Money Come From? Positive money, London, UK.

- Sigurjónsson, Frosti. (2015). Monetary Reform: A Better Monetary System for Iceland. A Report Commissioned by the Prime Minister of Iceland. Edition 1.0 March 2015, Reykjavik – Iceland.
- Soddy, Frederick. (1934). The Role of Money: What It Should be, Contrasted with What It Has become. George Routledge and Sons, London, UK.
- Stiglitz, Joseph E. (2012). The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. W. W. Norton & Company, New York and London.
- The Economist. (2013). Why does Kenya lead the world in mobile money?. The Economist, May 27th 2013 ([www.economist.com](http://www.economist.com)).
- The London School of Economics. (2010). The Future of Finance and the Theory that underpins it. The London School of Economics, London, UK.
- Walker, Justin. (2012). Bankers, Bradburys and the carnage on the Western Front!. UK Column Publication. Available at: [www.ukcolumn.org](http://www.ukcolumn.org).
- Wolla, Scott A. (2015). Would a Gold Standard Brighten Economic Outcomes? PAGE ONE Economics Newsletter, Federal Reserve Economics Bank of St. Louis, January, 2015.